ملف قيس بكار

الوقائع:
تتمثل وقائع قضية الحال أن المنوب "قيس بكار" يشغل خطة محافظ شرطة أعلى بإدارة الاستعلامات ولقد وقع تكليفه في إطار مهامه من طرف رئيسه في العمل المدعو " حسني صولة" سنة 2012(**قرار دائرة الاتهام ذكر أن الوقائع كانت سنة 2012)** بالبحث والتحري في صحة البيانات والمعلومات التي تضمنتها إحدى الوثائق التي وردت على مصلحة الاستعلامات بوزارة الداخلية والمتعلقة بوجود مخطط مضمونه التخطيط للقيام بعمليات إجرامية وإرهابية مورط فيه المدعو" فتحي دمق" وابنه "محمد الصادق"**(أكده حسني بن صولة عند سماعه)** وذلك بعد مده ببعض البيانات الكتابية من بينها أن المذكوران قد قاما بإنشاء شركة تحت اسم النسر للخدمات والتي جعل منها غطاء لأعمالهم المشبوهة وبناءا على تلك التعليمات الصادرة عن رئيسه، شرع المنوب في مباشرة التحريات الأولية وذلك أولا باستفسار" الطاهر بوبحري" أحد مستشاري وزير الداخلية الذي مكنه من ربط الصلة بكل من "بلحسن النقاش" و " علي الفرشيشي" **(صرح به المظنون فيه "الطاهر بو بحري" غير أنه أكد على أنه ربط الصلة بين المنوب وكمال العيفي فقط)** واللذين التقاهما بمقهى باريس تونس برفقة نفر ثالث تبين في ما بعد أنه المظنون فيه "كمال العيفي"، وبتبادل الحديث أعلمه المذكوران أن لهما معلومات بخصوص ما يخطط له المدعو "فتحي دمق" بتصفية بعض خصومه في مجال الأعمال والتجارة على غرار "صالح المناعي"، "وليد المناعي" و "الطاهر خنتاش" وغيرهم**(أكده المظنون فيه علي الفرشيشي إثر استنطاقه)** ، وبعد تحصل المنوب على تلك المعلومات أعلم بها مباشرة ومشافهة رئيسه في العمل وضمنها صلب تقرير كتابي في الغرض، كما أعلم المدعو" وليد المناعي" بالمخطط الإجرامي الذي يحاك ضده.
غير أنه بعد مدة اتصل به كل من بلحسن النقاش وعلي الفرشيشي وأعلماه بأنه تعذر عليهما إقناع "فتحي دمق" العدول عن مخططه وأنه مصمم على تنفيذ مخططه الإجرامي الأمر الذي دفع بالمنوب الحصول على جهاز تسجيل رقمي من أحد أصدقائه المدعو" الياس الزياني" وسلمه ل" بلحسن النقاش" و " علي الفرشيشي" لتسجيل كامل حوارات مع المظنون فيهما "فتحي دمق" و "محمد الصادق دمق" وذلك بغاية الحصول على دليل مادي لإثبات جدية المخطط الإجرامي**(صرح به أيضا المظنون عليه الفرشيشي وأكد أن بلحسن النقاش هو من تكفل بمهمة استخراج التسجيلات)**
كما سعى المنوب بدافع الكشف عن ذلك المخطط إلى عقد لقاء بينه وبين المظنون فيه "محمد الصادق" وبحضور كل من "بلحسن النقاش" و"علي الفرشيشي" في نزل الهناء الدولي، قدم المنوب نفسه باسم مستعار "وليد" ينشط بمجال التهريب**(صرح به المظنون فيه بلحسن النقاش)** وبعد حوار دار بينهم حول الأسلحة النارية تأكد المنوب من جدية المشروع الإجرامي الذي يخطط له المظنون فيهما. محضر بحث عدد 258 بتاريخ 2018/11/13
وفي إطار سعي المنوب للكشف عن الجريمة تم فتح بحث تحقيقي (أولا بتاريخ 2012/12/31 ورسمت القضية تحت عدد 26099 عهد بها مكتب التحقيق 15 لم يشمل المنوب، وبعد توالي الأبحاث صدر قرار إحالة عن الدائرة الجنائية الإستئنافية بمحكمة الإستئناف بسوسة عدد 19933 مؤرخ في 2020/02/13 قاضي بالتخلي لفائدة القطب القضائي لمكافحة الإرهاب بتونس، فتم فتح بحث تحقيقي في قضية الحال (شملت المنوب)) في نفس الوقائع التي كانت موضوع البحث المكلف به غير أنه تفاجأ لاحقا بإدراج اسمه ضمن قائمة المظنون فيهم **(كل ما ذكر كان بناءا على تصريحات المنوب في قرار ختم البحث الصادر بتاريخ 2016/04/13 (القاضي بإحالة الملف على دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بتونس)** والتي تراجع لاحقا فيها في قرار ختم البحث عدد **7602 بتاريخ 2024/07/15 (أثناء إجراء المكافحة بينه وبين الشاهد حسني بن صولة وذلك في إطار القضية الثانية)** وصرح بأن المعلومات المتعلقة بفتحي دمق قد بلغته عن طريق الإدارة بصورة غير رسمية وأنه نظرا لخطورة الملف فقد أبدى استعداده للعمل عليه وللغرض اتصل برئيسه حسني بن صولة واستفسره عن الموضوع وأعلمه أنه يحتكم لمعلومات بخصوصه حينها طلب منه رئيسه حسني العمل على معرفة تفاصيله وقد أمده المنوب بنتيجة التحريات بعد مدة دون أن تكون مصحوبة بأي تسجيلات ولقد صرح المنوب أن تلك تسجيلات قد قام بمدها للمدعو الطاهر بو بحري الذي كان يشغل خطة مستشار وزير الداخلية علي عريض)

	القضية عدد 5/51503(في حالة سراح)	القضية عدد 276/ 2(في حالة إيقاف)
الوقائع	نفس الوقائع المذكورة أعلاه (منطلق التعهد كان بمقتضى قرار إحالة صادر عن الدائرة الجنائية الإستئنافية بمحكمة الإستئناف بسوسة عدد 19933 مؤرخ في 2020/02/13 قاضي بالتخلي لفائدة القطب القضائي لمكافحة الإرهاب	نفس الوقائع بالنسبة للمنوب (تم رفع شكاية من حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد وحزب التيار الشعبي وورثة الشهيد البراهمي ضد التنظيم السري لحزب حركة النهضة تم فتح أبحاث أولية بتاريخ 28 /2018/11 ولقد توالت الأبحاث، فأصدر قاضي

	بتونس، فتم فتح بحث تحقيقي وكانت قضية الحال (بخصوص عزم المظنون فيهم فتحي دمق و وابنه صادق دمق القيام بأعمال إرهابية) • صدر قرار ختم البحث تحت عدد 23/5317 بتاريخ 2022/10/12. • صدر قرار دائرة الاتهام في 2023/02/02.	التحقيق قرار في القضية عدد 2/24270 يقضي بالتخلي لفائدة القطب القضائي لمكافحة الإرهاب لصيغة الإرهابية⇦ للملف أصدرت النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس، قرار فتح بحث تحقيقي بتاريخ 2023/10/27 • صدر قرار ختم البحث تحت عدد7602 بتاريخ 2024/07/15. • صدر قرار دائرة الاتهام تحت عدد 4061 بتاريخ2024/08/08. ولقد تبين في قرار حاكم التحقيق ارتباط المتهم"مصطفى خضر" (متهم في القضية الأولى) بحركة النهضة (حيث تبين أن المتهم مصطفى استعان في جريمته بعديد الأمنين من بينهم المنوب الذي وجد رقم نداءه في هاتف المظنون فيه مصطفى كما وجد كاميرا بمدرسة السياقة التابعة له فوقع تتبعه من أجل نفس وقائع القضية الأولى)
المحجوز	• 4 أقراص تحتوي على 23 تسجيل فيديو • رابطة عنق مجهزة بآلة كاميرا ولاقط صوت(ثبت أن محتوى تسجيلات ليس لها أ علاقة بوقائع الحال) • قلم مجهز بآلة كامير معدة للتصوير السري(ثبت أن محتوى تسجيلات ليس لها أي علاقة بوقائع الحال) • قلم مجهز بآلة كاميرا أسود اللون(ثبت أن محتوى التسجيلات ليس لها أي علاقة بوقائع الحال) • ساعة يدوية لونها رمادي. • 8 قرص مضغوط • 2 فلاش ديسك ومخزن معلومات (لم أذكرها كلها)	• هاتف جوال • 4 أقراص مضغوطة • 2 أقلام حبر مجهزة بكاميرا وساعة يدوية • porte clé مجهزة بكاميرا فيديور • رابطة عنق بها جهاز تنصت وكاميرا و تصوير صغيرة.....(لم أذكرها كلها)
عناصر الإدانة	• تم حجز 2 أقلام حبر مجهزة بكاميرا لدى المظنون فيه مصطفى خضر تبين في ما بعد في تقرير الاختبارات الفنية عدد 1/3176 أنها من نفس جنس الكاميرا التي سلمها المنوب إلى المظنون فيه بلحسن. • أسفرت أعمال الاطلاع على محضر البحث 18-3-953 المؤرخ في 2018/12/03 عن ثبوت اتصالات هاتفية متكررة بين المنوب والمظنون فيه مصطفى خضر (خلص قرار ختم البحث وقرار دائرة الاتهام إلى ثبوت تسلم المنوب لكاميرا التسجيل من المظنون فيه مصطفى خضر) • قيام المنوب بالتسجيل دون الحصول على إذن من رئيسه في الغرض.	• صرح حسني بن صوله بأنه لم يطلب من المنو مقابلة كل من كمال العيفي وطاهر بو بحري وعلي الفرشيشي وبلحسن النقاش كما أنه لم يأذن للمنوب للقيام بعمليات تسجيل. • نفى المظنون فيه عبد القادر برهومي(في حالة سراح) أن تكون إدارة المصالح المختصة تحتكم على تجهيزات تسجيل أو تنصت في شكل أقلام أزرار سنة 2012، كما اعتبر أن ما قام به المنوب من إيصال معلومات إلى غير مديره حسني صولة وتحديدا إلى الطاهر بو بحري، مخالف للعمل الإداري. ⇩ إلا أن هذا التصريح مردود عليه، ذلك أن المظنون فيه

	• كشف محضر البحث عدد 2587 أن المنوب لم يسلم باحث البداية مقاطع الفيديو. • المنوب خالف تعليمات رئيسه المباشر في العمل عندما سعى إلى ربط الصلة ببعض المستهدفين من أعمال الاغتيال. • أعمال المنوب لم تكن في كنف السرية والحيطة الأمنية. • صرح المظنون فيه بلحسن النقاش إثر استنطاقه أنه تسلم جهاز تسجيل **بالصوت والصورة** من المنوب لتسجيل كامل حوارات فتحي دمق ولأجل ذلك كان يلتقي بالمنوب بصفة تكاد تكون يومية ويعلمه بفحوى اللقاء اللقاء **ويسلمه التسجيلات التي أنجزها.** • صرح المظنون فيه الطاهر بو بحري أنه على إثر حلول المنوب بمكتبه أعلمه بأنه مكلف بالبحث بشأن صحة المعلومات الواردة بخصوص ما يعتزم المظنون فيه فتحي دمق القيام به وأن المنوب قد طلب منه المساعدة فتولى بذلك المجيب ربط الصلة بينه وبين **كمال العيفي** وذلك بعد مراجعة وزير الداخلية الذي أكد له أنه فعلا قد وقع تكليف جهات أمنية للبحث في ذلك الموضوع.	عبد القادر البرهومي يعمل بالمصلحة الجهوية بصفته بصفته ضابط شرطة أول، وهي إدارة مختلفة عن الإدارة التي يعمل بها المنوب (إدارة الاستعلامات) الأمر الذي يجعله غير مطلع على نظام تلك الإدارة • أكد الشاهد رمزي بالطيبي أن المنوب قد قام بالتسجيلات المتعلقة بقضية فتحي دمق دون إذن من رئيسه حسني صولة متعمدا تمكين المظنون فيه الطاهر بو بحري من تلك التسجيلات وأن هذا الأخير كان يسلمها إلى المظنون فيه مصطفى خضر. • ورد 45 اتصال بين المنوب ومصطفى خضر في الفترة الممتدة بين 2012/11/1 و 2013/12/19 **بينما في القضية الأولى ثبتت أن تلك الاتصالات كانت في الفترة الممتدة بين غرة نوفمبر 2012 و30 أوت 2012.**
عناصر البراءة	• **المنوب نقي السوابق العدلية.** • **تم سماع المظنون فيه فتحي دمق بوصفه شاهد: شهادته مقدوح لوجود عداوة واضحة بينه وبين المنوب.** • تطابق تصريحات المنوب مع تصريحات على الفرشيشي جزئيا عندما ما تم سماعه بوصفه شاهد **(شهادته مقدوح فيها: متهم في القضية وله علاقة صداقة مع بلحسن النقاش)** وكذلك عندما وقع استنطاقه أمام قاضي التحقيق بخصوص أن ما قام به المنوب كان في إطار تنفيذ لمهامه حيث أنه قدم نفسه بصفته إطارا أمنيا ساميا/ المنوب سلم المدعو بلحسن النقاش آلة تسجيل خفية في شكل قلم حبر جاف تبين في ما بعد أنها لم تكن في حالة اشتغال فسلمه اثر ذلك آلة تسجيل ثانية وهي التي تم تسجيل جملة المقاطع التي كانت منطلق البحث في قضية الحال. أكد أن الكاميرا التي وقع استخراج نسخة منها من أعمال الاطلاع على مجريات البحث في قضية الحال تتقارب في الأوصاف مع الكاميرا المستعملة فعلا وهي التي سلمها	• **صرح الشاهد وسيم بن علي ثابت عند سماعه بأن** المعلومات الأمنية الدقيقة التي كانت بحوزة المظنون فيه مصطفى خضر مصدرها الأمنيين الطاهر بحري وفتحي البلدي دون ذكر اسم المنوب. • **شهادة القائم بالحق الشخصي" زياد بالأخضر مقدوح فيها عملا بأحكام الفصل 43 من مجلة الإجراء الجزائية، وبالمثل شهادة زياد بالأخضر.** • صرح فتحي بن الصادق بن علي دق إثر سماء بأنه لم يتقابل مع المنوب مطلقا بخصوص وقائع قضية الحال. • صرح الشاهد إلياس بن عبد الرحمان الزياني ب سنة 2011 اتصل به إطاريين من وزارة الداخلية وطلب منه تركيز منظومة متنقلة لنقل الصورة والصوت ونفى أن يكون أحد الاطاريين هو قيس بكار وصرح المنوب اتصل به في مناسبة وحيدة وهي سنة 2012 (موضوع القضية الأولى) ومكنه من كاميرا في شكل ز • صرح بلحسن النقاش إثر سماعه بأن المنوب تولى تسليم كل تسجيل تحصل إليه في إبانه إلى وزارة الداخلية كما أنه بعد إتمام الأعمال المطلوبة منهم، طلب منهم جهاز الاستعلامات التقدم إلى الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بالقرجاني وتسجيل قضية في الغرض

قيس إلى المظنون فيه بلحسن.
أكد بأن المنوب طلب منه ومن صديقه بلحسن استدراج فتحي دمق بالحديث عن شكري بلعيد وتقصي حقيقة نواياه.
أكد أن المنوب تولى تسليم التسجيلات إلى وزارة الداخلية: **هناك تضارب في الأقوال إذ سبق وإن صرح إثر سماعه أنه سلم كامل محتوى التسجيلات إلى المدعو جمال الخطاط بوصفه رئيس إدارة الاستعلامات.**
/ استبعد شبهة أي اتهام ضد المنوب/ نفى علاقة المنوب بالمظنون فيه مصطفى خضر.

- أكد المدعو الياس الزياني صحة تصريحات المنوب بخصوص أنه هو من سلمه آلة التسجيل.
- **وقع سماع بلحسن النقاش بوصفه شاهد: شهادة متهم على متهم غير معمول بها.**
- جاءت تصريحات بلحسن النقاش متطابقة مع تصريحات المنوب في كافة جوانبها تقريبا باستثناء واقعة ابلاغه بمدة التسجيل المحددة ب 30 دقيقة واستنافها آليا، والتي نفى العلم بها وكذلك بخصوص واقعة تسلمه من المنوب كاميرا في شكل قلم حبر جاف كما أنه نفى علاقة المنوب بالمظنون فيه مصطفى خضر.
- جاءت تصريحات المظنون فيه سامي بو عفيف متطابقة مع تصريحات المنوب كما أنه نفى أي علاقة تجمع المنوب بالمظنون فيهما فتحي دمق وابنه محمد الصادق
- أقر المنوب اثر استنطاقه بمعرفته بالمظنون فيه مصطفى خضر، موضحا أن العلاقة تعود إلى أحداث الثورة، حيث كان الأخير يتعامل معه بحكم عمله بإدارة الاستعلامات، غير أنه نفى نفيا قاطعا تلقي أي معلومات منه تتعلق بوقائع قضية الحال/ كما نفى المنوب تصريحات المظنون فيه بلحسن النقاش و علي الفرشيشي بخصوص أنه مكنهما من كاميرا تسجيل في شكل قلم حبر.

كما نكر المنوب التهم المنسوبة إلية.
و أكد المنوب أنه أوكلت له العديد من المهمات المشابهة كإلقاء القبض على أحد العناصر السلفية سنة 2015 كما تمكن من الكشف عن هوية عنصر إرهابي تونسي شغل خطة مكلف بالإعلام لدى تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي كما أعلم بعنصر إرهابي آخر تونسي ينشط صلب تنظيم جبهة النصرة سنة 2021.

وهو ما تم فعلا وأكد أن كل التسجيلات تم حجز وإخضاعها للاختبار أين تبين أنها صادرة عن المظنون فيه فتحي دمق.

- أكد علي الفرشيشي إثر سماعه نفس تصريحات بلحسن مع إضافة أنه تم تكليف المنوب من طرف وزارة الداخلية للإشراف على المجموعة التي ستتولى تنفيذ الاغتيالات التي يزعم المظنون فيه فتحي دمق القيام بها
- باستنطاق المظنون فيه علي بن لطيف بن بلقاسم العريض أكد بأن المنوب قد تم تكليفه في إطار التقصي عن المعلومات بخصوص المظنون فيه فتحي دمق واستعان بخصوص ذلك إلى بلحسن النقاش وعلي الفرشيشي بنية تصوير المظنون فيه و قاما بتسجيله لمدة 15 ساعة تقريبا بواسطة كاميرا صغيرة الحجم في شكل زر وقلم وأن المنوب قد قام بتسليم التسجيل المذكور إلى الطاهر بوبحري عوض تسليمه إلى رئيسه في العمل حسني صولة وأكد أن تلك القضية قد أخذت مجراها أمنيا وقضائيا.
- باستنطاق المظنون فيه علي الفرشيشي صرح بنفس التصريحات التي سبق وأن صرح بها في إطار القضية الأولى(دون ذكر جهاز الكاميرا الأول الذي سلمه المنوب لبلحسن والذي كان في شكل قلم حبر جاف
- نكر المنوب إثر استنطاقه ما نسب إليه من تهم وأكد أن رئيسه حسني بن صولة هو الذي كلفه بالبحث والتحري عن صحة المعلومات الواردة إليه بخصوص المخطط الإجرامي الذي ينوي فتحي دمق وابنه محمد الصادق دمق القيام به.

كما أكد المنوب أنه أوكلت له العديد من المهمات المشابهة كإلقاء القبض على أحد العناصر السلفية سنة 2015 كما تمكن من الكشف عن هوية عنصر إرهابي تونسي شغل خطة مكلف بالإعلام لدى تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي كما أعلم بعنصر إرهابي آخر تونسي ينشط صلب تنظيم جبهة النصرة سنة 2021.
صرح المنوب بنفس ما تم ذكره في القضية الأولى وأضاف أنه لم يعلم رئيسه حسني صولة بتوجهه لمقهى باريس رفقة بلحسن وعلي لأن طبيعة عمله في إدارة الاستعلامات لا تفرض ذلك وأنه قد حرر تقريرا في تلك المهمة وأكد أنه لم يعلماه أن فتحي دمق يخطط لاغتيال شكري بلعيد بل أعلماه بأنه ينوي تصفية صالح المناعي/ نور الدين حشيشة / عماد رياض/ شفيق جراية وغيرهم.
ولقد حرر المنوب تقرير في الغرض رفعه إلى رئيسه حسني بن صولة.
كما أكد المنوب أن سعيه في الحصول على كاميرا التسجيل كان بصفة فردية بعد أن سبق له إعلام رئيسه حسني صولة بنيته بالقيام بذلك إلا أنه أعلمه بأن الوقت لم يحن بعد.
وأكد أيضا بأنه بلحسن النقاش وعلي الفرشيشي هما

أكد المنوب أن سعيه في الحصول على كاميرا التسجيل كان بصفة فردية بعد أن سبق له إعلام رئيسه حسني صولة بنيته بالقيام بذلك إلا أنه أعلمه بأن الوقت لم يحن بعد.
وأكد أيضا بأنه بلحسن النقاش وعلي الفرشيشي هما اللذان توليا تسجيل اللقاء الذي جمعهم بالمنوب و بمحمد الصادق دمق في نزل الهناء وأن المنوب على إثر تسلمه منهما قام بتسليمها للمظنون فيه الطاهر بو بحري.

- صرح المدعو حسني بن صولة اثر سماعه بأنه قد كلف المنوب بمهمة البحث والتحري حول مدى صحة المعلومات المتعلقة بأن فتحي دمق يخطط للقيام بأعمال اغتيال تستهدف عددا من رجال الأعمال والإطارات العليا/ كما أنه نفى بأن يكون قد سلم المنوب أي معدات للتسجيل.
- **مقاطع الفيديو(المسجلة بطلب من المنوب) المضمنة بمحضر البحث عدد 2587 بتاريخ 2012/11/13 كانت سندا للكشف عن المخطط الإجرامي الذي كان ينوي فتحي دمق القيام به.**
- **ثبت صلب تقرير الاختبار المؤرخ في 12/18/ 2012 أن جملة مقاطع الفيديو التوقيت بها مسترسل ولا يوجد بها أي انقطاعات أو انقسامات.**
- **ثبت صلب تقرير الاختبار المؤرخ في 2013/01/30 وجود تطابق للصوت المسجل مع حركات شفاه الأشخاص الذين ظهروا على شاشة الفيديو.**
- **تضارب في الأقوال بين أقوال علي بن عبد السلام الفرشيشي** الذي صرح بأن كاميرا التسجيل الأولى التي سلمها المنوب لصديقه بلحسن كانت في شكل قلم حبر جاف بني اللون بينما المظنون فيه **بلحسن النقاش** صرح بأن المنوب سلمه جهاز كاميرا متمثل في قلم حبر أسود اللون.
- كل التسجيلات تم حجزها وكانت موضوع اختبار أين تبين أنها صادرة عن المظنون فتحي دمق.

❖ **بخصوص المكافحات:**

- بالنسبة للمكافحة المجراة بين المظنون فيه فتحي دمق والمنوب :

1) أكد المظنون فتحي دمق انتفاء اي معرفة سابقة تجمعه بالمنوب، موضحا اللذان توليا تسجيل اللقاء الذي جمعهم بالمنوب و بمحمد الصادق دمق في نزل الهناء وأن المنوب على إثر تسلمه منهما قام بتسليمها للمظنون فيه الطاهر بو بحري.
صرح المنوب بأنه قد أعلم بعض المستهدفين من الاغتيال بصفة شخصية على غرار وليد المناعي وصالح المناعي والطاهر خنتاش وعماد الرياحي ولقد كان ذلك بمحضر كل من بلحسن النقاش وعلي الفرشيشي وجمال النفزي.
وبسؤاله من طرف قاضي التحقيق لماذا لم يشمل الإعلام الأستاذ شكري بلعيد وعصام الشابي وسمير بالطيب. أجاب المنوب بأنه قد قام بإعلام المظنون فيه طاهر بوبحري من خلال تسليمه التسجيلات وهو ما يعد إعلاما وتنبيها في نفس الوقت.
أكد أن علاقته بالمدعو سامي بو عفيف تنحصر في كونه زميل له وجاره في السكنى وأنه أعلمه بمضمون المهمة التي باشرها وعبر عن مساعدته له.
صرح المنوب بأنه طلب من بلحسن النقاش وعلي الفرشيشي، استدراج فتحي دمق حول الحديث عن بيان كيفية استهداف السياسيين (شكري بلعيد،سمير بالطيب،نور الدين بن تيشة،كمال اللطيف) وأنه قد قام بتحرير تقرير في الغرض رفقة المدعو سمير الزرامي رئيس كتابة حسني صولة.
نفى المنوب حصوله عن أي أموال من المدعو صادق دمق أو من الأشخاص الذين اتصل بهم قصد تنبيههم من المخطط الذي كان يهدف إلى القيام به المظنون فيه فتحي دمق.
كما أنه نفى علاقته بكمال العيفي وأكد أنه التقاه مرة وحيدة بمقهى باريس ولم يكن يعلم بهويته.
أما بخصوص علاقته بالمظنون فيه مصطفى خضر أجاب أنه قد تعرف عليه بحكم عمله بشارع الحبيب بورقيبة وكان ذلك قبل تعهد المنوب بالبحث في ملف قضية فتحي دمق وقد تبادلا أرقام الهاتف بعد أن قدم مصطفى خضر نفسه بأنه ناشط سياسي وأحد منتسبي روابط حماية الثورة وتواصل معه المنوب هاتفيا بخصوص إخباره ببعض المستجدات بشارع الحبيب بورقيبة مؤكدا أن كثرة الاتصالات في الفترة الممتدة بين غرة نوفمبر 2012 و 30 أوت 2013 (45 مرة) كانت بدافع الإخبار عن بعض الملتقيات التي تهم الشأن العام نافيا أن يكون قد تطرقا إلى العمل صلب أي وفاق إرهابي.
كما نفى تصريحات بلحسن النقاش وعلي الفرشيشي بخصوص أنهما قد تسلما منه جهاز كاميرا تسجيل في شكل قلم حبر وتمسك بأنه قد سلم لهم كاميرات في شكل زر دون غيرها.

- أكد المظنون فيه جمال النفزي أن الطاهر بو بحري كان على علاقة تواصل مع المنوب.

أن تواصله معه الأول لم يتحقق إلا بمناسبة وقائع قضية الحال، كما صرح بأنه التقى بقيس بعد إطلاق سراحه اثر مباشرة الأبحاث في قضية الحال وأن هذا الأخير طلب منه السماح واعترف له بأن علي عريض هو من أوعز له بالعمل ضده.

2) لم ينفي المنوب التقاءه بمكافحه وأنه توجه له بالقول " كان أنا ضلمتك في حاجة تو تاخذها من عند ربي" دون أن يكون قد أعلمه بأن علي عريض هو من أوعز له بالعمل ضده.

3) تدخل فتحي وأكد أن ما يثبت أن مكافحه قد طلب منه الصفح لأجل ما قام به ضد بإيعاز من علي عريض هو أن المنوب مكنه من رقم ندائه الخاص وعرفه بمقر اقامته بقليبية وعرفه بمقر عمله.

4) نفى المنوب تلك التصريحات باعتبار أنه لم يكن مذنبا في أعماله حتى يطلب التكفير والصفح.

5) أكد المنوب أن أعمال التحريات التي كان يجريها استمرت في الزمن حتى ما بعد تعهد إدارة الشرطة العدلية وهو ما يفسر وجود مقاطع فيديو بتواريخ لاحقة لمباشرة الأبحاث وأن تلك المقاطع قد سلمها مباشرة إلى المدعو طاهر بوبحري بصفته الملحق بديوان وزير الداخلية آنذاك.

- أكد المظنون فيه جمال النفزي أن المنوب سنة 2012 اتصل به وأخبره أن بعض الأشخاص المنتمين إلى جمعية النادي الإفريقي مهددين بالاغتيال من قبل فتحي دمق وأن لإعلامه بتلك التفاصيل نابع من انتماءه للجمعية المذكورة كما أكد أيضا أن المنوب قد قام بالفعل بالاتصال بكل من الطاهر خنتاش وعماد الرياحي ووليد المناعي وصالح المناعي ولقد كان يرافقه ابان اتصاله بهم سامي بو عفيف وعلي الفرشيشي والمنوب.
- أكد المظنون فيه سامي بو عفيف علاقة الزمالة والصداقة بينه وبين المنوب بحكم تشاركهما في وسائل النقل وأن المنوب أخبره بأنه يشتغل على موضوع يتعلق بعزم فتحي دمق على تكوين عصابة إجرامية تعمل على تنفيذ أعمال عنف ضد بعض الأشخاص من بينهم الطاهر خنتاش، صالح المناعي، وليد المناعي، عماد الرياحي وأعلمه بأن المذكورين يتشاركون في حب جمعية رياضية.

كما أكد أنهم أخبروا بذلك المظنون فيه جمال النفزي وذلك بالنظر إلى كون هذا الأخير يشرف على مصلحة التحركات الجديدة كما أنه معروف بحبه لجمعية النادي الإفريقي.

كما أكد أنهم توجهوا إلى مكتب القاضي طاهر خنتاش رفقة علي الفرشيشي، واعلموه بالمخطط الذي يحاك ضده من طرف فتحي دمق.

ونفى أن يكون المنوب قد أعلمه بوجود مخطط اغتيال شكري بلعيد أو بعض الشخصيات السياسية الأخرى وصرح بأن المنوب أعلمه بأن مصطفى خضر مخبر يعمل لفائدة وزارة الداخلية.

وأكد علاقة التواصل بين المنوب والمظنون فيه الطاهر بو بحري.

- نفى المظنون فيه نور الدين الهمامي إثر استنطاقه معرفته بالمنوب.
- نفى المظنون فيه محمد بو بحري معرفته بالمنوب.
- نفى المظنون فيه خالد التريكي معرفته بالمنوب.
- نفى المظنون فيه مختار الجراي معرفته بالمنوب.
- نفى المظنون فيه رضا الدغسني معرفته بالمنوب.
- نفى المظنون فيه أحمد العكرمي معرفته بالمنوب.

❖ **بخصوص المكافحات:**

1. بخصوص المكافحة المجراة بين المنوب والشاهد حسني بن صولة

1) أكد حسني بن صولة أنه على إثر علمه بما

يعتزم المظنون فيه فتحي دمق القيام به، كلف المصلحة الاقتصادية الراجعة له بالنظر لتحري في صحة تلك الإعلامات كما كلف المصلحة الجهوية للاستعلامات بين عروس وأنه في أثناء انتظاره لنتائج التحريات تقدم المنوب واعلمه بتحوره عن بعض المعلومات المتعلقة بنفس الموضوع وعندها أعلمه بمتابعته ومراجعته.

كما نفى أن يكون قد أمد المنوب بأي كاميرات قصد اعتمادها في تسجيل المدعو فتحي دمق وأنه لم يتوصل من المنوب بأي تسجيلات.

كما نفى توجيه المنوب للقاء كمال العيفي والطاهر البحري وعلي الفرشيشي وبلحسن النقاش.

وصرح أخيرا بأن المنوب أمده بنتائج تلك التحريات دون التساجيل.

2) صادق المنوب عن تصريحات حسني صولة وأكد أنه بخصوص المعلومات المتعلقة بفتحي دمق فقد بلغته عن طريق الإدارة بصورة غير رسمية وأنه نظرا لخطورة الملف فقد ابدى استعداده للعمل عليه وللغرض اتصل برئيسه حسني بن صولة واستفسره عن الموضوع وأعلمه أنه يحتكم لمعلومات بخصوصه حينها طلب منه رئيسه حسني العمل على معرفة تفاصيله وقد أمده المنوب بنتيجة التحريات بعد مدة دون أن تكون مصحوبة بأي تسجيلات.

ولقد أكد المنوب أن تلك تسجيلات قد قام بمدها للمدعو الطاهر بو بحري الذي كان يشغل خطة مستشار وزير الداخلية علي عريض وأكد أن سبب مد تلك التسجيلات إلى المستشار المذكور دون رؤسائه في العمل يعود إلى علمه بأن نتيجة أعمال الإدارة الفرعية للاستعلامات قد انتهت.

ولقد أضاف المنوب بأنه لم يعلم رؤسائه في العمل بالتنسيق الذي قام به مع علي الفرشيشي وبلحسن النقاش لأن طبيعة عمله في الاستخبارات يفرض التحفظ على مصادر المعلومة.

كما صرح المنوب بأن تعامله مع المظنون فيه الطاهر بو بحري كان في إطار كونه مصدر معلومات أي مراسل شرفي.

2. **بخصوص المكافحة المجراة بين المنوب و**

والشاهد فتحي دمق:

1) أكد الشاهد فتحي دمق أنه تقابل مع المنوب ثلا مرات فقط الأولى بمناسبة إجراء المكافحة بينهما في القضية المنشورة لدى مكتب التحقيق 15 تحت عدد 26009 /15 سنة 2012 حينها توجه له المنوب بالقول" كي نجي ندور ع الطاولة نتفكرك الي انت في الحبس" قاصدا بذلك أنه يمكن أن يكون قد ظلمه

من خلال الإدلاء بشهادته ضده
كما صرح بأنه التقى بالمنوب بعد إطلاق سراحه وأن هذا الأخير مكنه من رقم هاتفه و طلب منه الصفح واعترف له بأن علي عريض هو من أوعز له بالعمل ضده.
أما المناسبة الثالثة التي التقى بها مع المنوب كانت بمناسبة إجراء المكافحة في القضية عدد 23/5317 كما صرح بأن المظنون فيه جمال النفزي وسامي بو عفيف قد صرحا إبان التحرير عليهما من قبل قاضي التحقيق صلب القضية 15/26099 أن المنوب قد ذكر لهما أن فتحي دمق سيقوم بجلب الأسلحة وأنه سيقوم بجملة من الاغتيالات معه ومع بلحسن النقاش وعلي الفرشيشي.

لا يمكن الاعتماد شهادة فتحي دمق لوجود عداوة واضحة حيث كان المنوب سبب دخوله للسجن من خلال الإدلاء بشهادته ضده لدى مكتب التحقيق 15 تحت عدد 26009 /15 سنة 2012 كما أنه كان السبب في كشف جرائم الاغتيال التي كان يعتزم القيام بها وهي موضوع قضية الحال.

2) صادق المنوب أنه تقابل مع فتحي دمق في ثلاث مناسبات وأنه بالفعل توجه إليه بالقول " كي نجي ندور الطاولة نتفكرك الي انت في الحبس" غير أنه لم يقصد من وراءه أنه ظلمه بل كان يقصد أنه يتألم لكل شخص مودع بالسجن.
كما ذكر المنوب بأنه قابله في مناسبة ثانية إلا أنه لم يعد من رقم نداءه ولم يعلمه في اي مناسبة بأن علي عريض هو من أوعز له بالعمل ضده.
وأكد أن معرفته بعلي الفرشيشي وبلحسن النقاش كان في إطار مدهم بكاميرا قصد تسجيل فتحي دمق بخصوص عمليات الاغتيال التي ينوي القيام بها وأن من ربط الصلة بينهما هو مستشار وزير الداخلية الطاهر بو بحري.

3. **بخصوص المكافحة المجراة بين الشاهد فتحي دمق والمظنون فيه بلحسن النقاش:**
صرح المظنون فيه بلحسن النقاش أنه قام بتسجيل فتحي دمق رفقة المظنون فيه علي الفرشيشي بطلب من المنوب بعد أن ربط الصلة بهذا الأخير(المنوب) من طرف كمال العيفي الذي أخبره المجيب بالمخطط الإجرامي الذي كان يسعى إليه مكافحه.

4. **بخصوص المكافحة المجراة بين الشاهد الصادق دمق والمظنون فيهم بلحسن النقاش وعلي الفرشيشي:**
أكد الشاهد الصادق دمق بأن المظنون فيهم بلحسن النقاش وعلي الفرشيشي قد تحصلا على مبلغ 6000 دينار بنية جلب السلاح من جهة قابس بعد التنسيق مع أحد

		المهربين يدعى وليد وهو المظنون فيه فيس بكار
ما خلصت إليه دائرة الاتهام	• **خلصت دائرة الاتهام** استنادا إلى نتيجة الأبحاث إلى: - أن ما ادعاه المنوب ليس له أي أساس من الصحة(اعتمدت شهادة حسني صولة) - اعتبرت أن المنوب كان على اتصال هاتفي مع المظنون فيه مصطفى خضر قبل تشكيل وفاق مما يرجح أن المنوب قد تسلم الكاميرا منه وهو ما يدعم انضمامهما إلى الوفاق الإجرامي. - دحضت تصريحات المنوب باعتبار أن محضر البحث عدد 2587 منطلق التعهد في قضية الحال أكد أن مجموع التسجيلات لم يكن المنوب قد أمد الباحث بها، كما لم يثبت من تصريحات حسني صولة أنه أعطى الإذن بالتسجيل أو أنه كان على علم بذلك ولم يتسلم أي تسجيلات، ولقد أقامت بذلك الدليل على ما ارتكبه المنوب كان داخلا في الوفاق الإجرامي. - اعتبرت أن الأصل في أعمال المنوب السرية والحيطة الأمنية وهو غير متوفر في وقائع الحال. - اعتبرت من خلال الأبحاث المجراة أن المنوب هو من تولى تيسير التواصل مع الشخصيات المستهدفة من الاغتيال وذلك بإقحام المظنون فيهما جمال النفزي وسامي بوعفيف. - كما اعتبرت أنه بالرغم من إصدار بطاقة إيداع بالسجن ضد المظنون فيه فتحي دمق فقد تم تنفيذ عملية اغتيال شكري بلعيد بنفس الطريقة التي خطط لها فتحي دمق واستنتجت من ذلك أن عمليات التسجيل التي أشرف عليها المنوب كانت لتوفير دليل اثبات نسبة الفعل إلى المظنون فيهما فتحي دمق وابنه صادق **ولضمان تفصي الفاعل الأصلي من**	• **خلصت دائرة الاتهام** استنادا إلى نتيجة الأبحاث إلى: - أقامت الدليل على أن مقر السياقة معد للتنظيم السري لحركة النهضة بما وقع حجزه بذلك المقر من بينها كاميرات التسجيل في شكل أقلام حبر وأقراص وساعة يدوية تم استخدامها من قبل المنوب وعلي الفرشيشي وبلحسن النقاش في تسجيل المدعو فتحي دمق. - اعتبرت أنه حسب تصريحات المنوب أنه قد قام بتسليم التسجيلات إلى إلى المظنون فيه الطاهر بو بحري والحال أن هذا الأخير لم يضطلع بأي مهمة أمنية داخل وزارة الداخلية. - اعتبرت أن راشد خريجي ومصطفى خضر وغيرهم مما شملهم البحث قد تواصلو مع المنوب وغيره بغاية تجميع المعلومات وتنفيذ بعض المخططات الإجرامية من بينها اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي. - اعتبرت أن مصطفى خضر كان على تواصل شبه يومي مع المنوب وكمال العيفي والطاهر بو بحري بخصوص المشروع الجماعي الذي كان يرنو إلى تحقيقه وهو الذي طلب منهم الاستنجاد ببعض أفراد الحركة قصد العمل صلب ذلك الوفاق بخصوص فتحي دمق حينها تم ربط الصلة بعلي الفرشيشي وبلحسن الفرشيشي. - اعتبرت أن المنوب وعلي الفرشيشي وبلحسن النقاش بايعاز من المظنون فيهم مصطفى خضر وكمال العيفي والطاهر بو بحري عمدوا إلى تحريض فتحي دمق على استهداف شكري بلعيد بالقتل مثلما بينته أخذ مقاطع الفيديو المسجلة (توجه فيه علي الفرشيشي بالحديث إلى محاوره بلحسن بالقول " اجبدلو على شكر بلعيد") - كما اعتبرت أن المنوب تقارر مع المظنون فيهم مصطفى خضر وكمال العيفي والطاهر بو بحري

	العقاب والملاحقة. - اعتبرت أن المنوب خالف تراتيب الإدارية التي تحكم مجال عمله(إحالة ما أمكنه التوصل إليه من معلومات إلى جمال النفزي وسامي بوعفيف) - خلصت إلى اعتبار أن المنوب آلة التسجيلمن المظنون فيه مصطفى خضر (أمام انعدام الحجز الفعلي لتلك الآلة)	وعلي الفرشيشي وبلحسن النقاش ضمن وفاق إرهابي بقصد تعقب عدد من الشخصيات واستهدافها بالاغتيال واعتبرت أن ذلك ثابت من خلال تسجيلات القضية عدد 23/5317 من خلال مناقشة أنسب طرق التنفيذ وكيفيا التخطيط لتلك العمليات. - اعتبرت أنه من الثابت أن المنوب قد تعمد وضع كفاءته المهنية على ذمة تنظيم ووفاق إرهابي من حيث تزويده بالمعلومات واخفاء بعض الوثائق التي حجزها بمدرسة تعليم السياقة. - اعتبرت أن المنوب عمل لفائدة الوفاق الإرهابي مستغل بذلك صفته التي تمكنه من الاطلاع على المعلومات مقابل امتيازات تمثلت في نقل وترقيات - اعتبرت أن المنوب كان علم بارتكاب المظنور فيهم مصطفى خضر وعلي عريض والطاهر بو بحري كمال العيفي وغيرهم لجريمة تكوين وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية دون أنه يقوم باعلام السلط المختصة بتلك الجرائم.
التهم	**1. تهمة الانضمام عمدا بأي عنوان كان داخل تراب الجمهورية وخارجه إلى تنظيم وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية.** **2. تهمة إفشاء وتوفير ونشر معلومات مباشرة أو بواسطة بأي وسيلة كانت لفائدة تنظيم أو وفاق إرهابي أو لفائدة أشخاص لهم علاقة بالجرائم الإرهابية.** **3. تهمة وضع كفاءات وخبرات على على ذمة وفاق وأشخاص لهم علاقة بالجريمة الإرهابية.** **4. تهمة الامتناع ولو كان خاضعا للسر المهني عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الإطلاع وما بلغ إليه من معلومات وإرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية أو احتمال ارتكابها.** ⇐ **توجيه التهم كان على أساس أحكام قانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 والمتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.**	1. تهمة الانضمام عمدا بأي عنوان كان داخل تراب الجمهورية وخارجه إلى تنظيم وفاق إرهابي. 2. تهمة التحريض بأي وسيلة كانت على ارتكاب جريمة قتل شخص وعلى الانضمام بأي عنوان كان داخل تراب الجمهورية وخارجه إلى تنظيم وفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية وعلى تلقي تدريبات بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية. 3. تهمة العزم المقترن بعمل تحضيري على قتل شخص وإحداث جروح وضرب وغير ذلك من أنواع العنف. 4. تهمة استعمال تراب الجمهورية وتراب دولة أجنبية لانتداب وتدريب شخص ومجموعة من الأشخاص بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية داخل تراب داخل تراب الجمهورية وخارجها. 5. تهمة توفير بأي وسيلة كانت المواد والمعدات والأزياء ووسائل النقل والتجهيزات والمؤونة والمواقع الإلكترونية والوثائق والصور لفائدة تنظيم ووفاق إرهابي ولفائدة أشخاص لهم علاقة بالجرائم الإرهابية. 6. تهمة وضع كفاءات وخبرات على ذمة تنظيم ووفاق إرهابي وعلى ذمة أشخاص لهم علاقة بالجرائم الإرهابية. 7. تهمة إفشاء وتوفير ونشر معلومات مباشرة وبواسطة بأي وسيلة كانت لفائدة تنظيم ووفاق إرهابي ولفائدة أشخاص لهم علاقة بالجرائم الإرهابية بقصد بقصد المساعدة على ارتكابها والتستر عليها والاستفادة منها وعدم عقاب مرتكبيها. 8. تهمة الامتناع ولو كان خاضعا للسر المهني عن إشعار السلط ذات النظر حالا بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال وما بلغ إليه من أفعال وما بلغ إليه من معلوما

		أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية احتمال ارتكابها 9. تهمة معالجة المعطيات الشخصية دون ترخيص وتعمد إحالة معطيات الغير الشخصية بغاية تحقيق منفعة لنفسه ولغيره أو إلحاق مضرة بالمعني بالأمر جرائم مرتبطة بالجرائم الإرهابية 10. تهمة التحصيل بأي طريقة كانت على سر من من أسرار الدفاع الوطني وإعلام شخص غير ذي صفة بها بأي وجه كان ومهما كانت الوسيلة جريمة مرتبطة بالجرائم الإرهابية 11. تهمة استغلال شخص أو موظف عمومي ما له من نفوذ أو روابط حقيقية أو وهمية لدى موظف عموم أو شبهه والقبول بنفسه أو بواسطة غيره عطايا أو و عودا بعطايا أو منافع مهما كانت طبيعتها بدعوى الحصول على حقوق وامتيازات لفائدة الغير ولو كانت حقا جريمة مرتبطة بالجرائم الإرهابية **⇦ توجيه التهم كان على أساس:** • **أحكام قانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 والمتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.** • **الفصل 87 من المجلة الجزائية.** • **الفصليين 89 و 90 من القانون الأساسي عد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/07/27 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.**
الأسئلة	**1. هل تتمسك بكافة التصريحات التي أدليت بها أمام قاضي التحقيق أم لديك ما تضيفه أو تصححه؟** **2. هل كان سعيك لتحري حول صحة المعلومات المتعلقة بالمشروع الإجرامي الذي يخطط له فتحي دمق بناءا على تكليف صريح من رئيسك في العمل "حسني بن صولة" أم كان ذلك بمبادرة منك ثم قمت لاحقا بإعلامه بما توصلت إليه من معلومات؟** **3. هل قمت بإعلام رئيسك فتحي بن صولة بالمعطيات التي توصلت إليها؟ وهل قمت بتضمين تلك المعطيات في تقرير رفعته إليه؟** **4. هل وقع فعلا تسليم التسجيلات إلى أعوان الشرطة؟ وإن كان ذلك صحيحا فهل كانت سندا لتوجيه التهمة ضد فتحي دمق وابنه صادق والكشف عن الجرائم التي كان ينوي القيام بها؟** **5. من قام بتسليم تلك التسجيلات إلى أعوان الشرطة؟** **6. هل سلمت إلى بلحسن النقاش كاميرا في شكل قلم حبر جاف؟ ماذا كان لونه؟ وإن كان الأمر كذلك في أي إطار تم ذلك؟** **7. ما هي المدة الجملية للتسجيلات؟ إذ ورد**	**1. هل لك أي انتماء أو ارتباط بحزب حركة النهضة؟** **2. هل أنت صاحب أرقام النداء التالية:** **- 50079721** **- 25815970** **- 20999896** **3.هل استعملت رقم النداء 20999896 في الفترة الممتدة بين 1 نوفمبر2012 و 19 ديسمبر 013!**

بالملف من ادعى أنها تقدرب 15 جيقا في حين ذكر آخرون أنها تقدر ب 19 جيقا؟

8. هل شاركت بأي شكل من الأشكال في التخطيط للارتكاب أي فعل إجرامي مع فتحي أو ابنه، مصطفى خضروغيرهم ممن شملهم البحث أو قدمت لهم أي مساعدة؟

9. هل أنت صاحب رقم النداء:

-20999896

10. هل استعملت رقم النداء 20999896 في الفترة الممتدة بين غرة نوفمبر2012 و 30 أوت 2013؟.

11. ما تفسيرك لكثرة الاتصالات المسجلة بينك وبين المظنون فيه مصطفى خضر؟ وفي أي إطار كانت؟